بيوت حكمة معاصرة

سبيل إلى الارتقاء باللغة العربية لسدّ حاجات التعليم والبحث العلمي

د. موفق دعبول

يبدو، كما يحدِّثنا التاريخ، أنّه لم يكن للعرب قبل الإسلام سجلات مدوَّنة أو كتب (باستثناء بعض النقوش على الأحجار وغيرها عند عرب الجنوب)، وأنّه اقتصر اهتمام المسلمين في العقود الأولى على تسجيل الآيات القرآنية وجمعها في مصحف واحد، ثم انصرفوا بعد ذلك إلى جمع الأحاديث النبوية.

كانوا في شبه عزلة عن العالم الخارجي، وكانت اتصالاتهم بجيرانهم من الروم والبيزنطيين والفرس والأحباش محدودة، لا تتعدى الأعمال التجارية.

وعندما بدأت الفتوحات الإسلامية، واتصل العرب بغيرهم من الأمم، أخذوا يبعثون الوفود إلى بلاد الروم والقسطنطينية وقبرص وصقلية وغيرها، للحصول على ما تقع عليه أيديهم من مخطوطات. بل إنَّ بعض غزواتهم كانت تتجه نحو المدن التي تحوي خزائن عظيمة للمخطوطات. ولم يكتف المأمون بما فعله أبوه، ومَنْ كان قبله في ذلك الشأن، بل أخذ يراسل الملوك يطلب منهم إنفاذ ما عندهم من مخطوطات إليه.

وكان لا بد لهذه المخطوطات من مركز تُحفظ فيه. وتطوَّر هذا المركز إلى ما يُسمى بيت الحكمة.

وبيت الحكمة (أو غرفة الحكمة، أو خزانة الحكمة)، هو قاعة أو قاعات تكون الحكمة فيها موضع الاهتمامات التي تهدف إلى تقدمها واتساعها.

أمّا الحكمة فكانت تعني علوم الطبيعة، والعلوم المدنيَّة، وعلوم الرياضيات، وما وراء الطبيعة؛ والعلم هو كل معرفة دقيقة محددة.

قد يكون أول بيت من بيوت الحكمة لمعاوية الأول، ثم انتقل هذا البيت بالإرث إلى حفيده خالد بن يزيد، الذي أغناه بالترجمات التي أُنجزت في عهده. وقد كان يدعو إليه الحكماء (الفلاسفة) والمهرة. هذا وقد اختفى اسم بيت الحكمة من بعده. وفي العهد العباسي، قام المنصور والمهدي بجلب مؤلَّفات الروم وتسليمها للمترجمين، واهتّما بالمنجِّمين. وعندما جاء الرشيد، بذل عناية خاصة بالكتب التي ورثها عن أبيه، وأضاف إليها الكتب التي حصل عليها خلال فتوحاته في بلاد الروم، وأُسس بيت الحكمة بشكله النهائي في زمنه، وعيّن الرشيد فيه مترجمين، يرأسهم أمين الترجمة.

ثم تعهَّد المأمون هذا المعهد العلمي، وأحاطه برعايته وعنايته، وهو من هو في علمه وفضله واهتمامه بالتراث اليوناني خاصة. ويعلِّل ابن النديم، صاحب الفهرست، السبب الكامن وراء حب المأمون للفلسفة اليونانية، بِحُلُمٍ يُذْكَرُ أن المأمون رآه، إذ يقول في فصل عنوانه «ذكر السبب الذي من أجله كثُرت كتب الفلسفة وغيرها من العلوم القديمة في هذه البلاد»: «أحد الأسباب في ذلك، أن المأمون رأى في منام كأنّ رجلاً أبيضَ اللون، مُشرباً بحمرة، واسعَ الجبهة، مقرونَ الحاجب، أجلحَ الرأس، أشهلَ العينين، حسنَ الشمائل، جالسٌ على سرير، قال المأمون وكأني بين يديه قد مُلئت له هيبة. من أنت؟ قال أنا أرسطوطاليس. فسُررت به وقلت أيها الحكيم أسألك، قال: سل. قلت ما الحسن؟ قال ما حَسُنَ في العقل. قلت ثم ماذا؟ قال ما حَسُنَ في الشرع. قلت ثم ماذا؟ قال ما حَسُنَ عند الجمهور، قلت ثم ماذا؟ قال ثم لا ثم. قلت زدني،

قال من نصحك في المذهب، فليكن عندك كالذهب، وعليك بالتوحيد. فكان هذا المنام من أوكد الأسباب في إخراج الكتب». ولهذا المنام صلة بأفكار المعتزلة التي آمن بها المأمون، بل وفرضها على الآخرين.

ويؤكِّد سبط ابن الجوزي أنّ المأمون جلب من قبرص مؤلَّفات الفلاسفة اليونان. ويقدِّم لنا ابن نباتة تفاصيل ذلك إذ يقول: «ولما هادن المأمون صاحب جزيرة قبرص، أرسل إليه يطلب خزانة كتب اليونان، وكانت مجموعةً عندهم في بيت لا يُظْهِرُ عليها أحد أبداً. فجمع صاحب هذه الجزيرة بطانته وذوي الرأي، واستشارهم في حمل الخزانة إلى المأمون فكلهم أشاروا بعدم الموافقة إلا مطراناً واحداً، فإنه قال: الرأي أن تعجل بإنفاذها إليه، فما دخلت هذه العلوم العقلية على دولة شرعية إلا أفسدتها، وأوقعت بين علمائها، فأرسلها إليه، واغتبط المأمون بها».

ويغلب على الظن أن بيت الحكمة في العهد العباسي استمرّ إلى أن احتل المغول بغداد سنة ٦٥٦ هـ، فدمروه مع غيره من المكتبات الخاصة.

دَور بيت الحكمة:

١– الترجمة بإشراف أمناء المكتبات:

بعد وصول المخطوطات إلى بيت الحكمة، تُصنف بحسب الاختصاص، ثم يقوم أمين المكتبة باختيار ملف الكتب التي يراها أنّها تستحق الترجمة، ثم يوزِّعها على المترجمين لنقلها إلى العربية. يعمل بعد ذلك على مراقبة عمل المترجمين، والتنسيق بينهم. وبعد الفراغ من الترجمة، يقدِّمها إلى بيت الحكمة للحصول على الموافقة النهائية. عند ذاك يكتبها الناسخون، وتُودع في المكتبة لتكون في تصرف المهتمين.

ويُلاحظ في الترجمة نوع من التنظيم الذي يعتمد على الكفايات، سواء من جانب اللغة أم من جانب الاختصاص. ويبدو لنا أنّ المكافآت الممنوحة للمترجمين كانت تقدَّر بحسب ترجماتهم. ويُروى في هذا الصدد أنّ المأمون كان يعطي حنيناً من الذهب زنة ما ينقله من الكتب إلى اللغة العربية، مِثْلاً بمثل. ولعلّ ذلك كان السبب في أن بعض هذه الترجمات كانت تُكتب بحروف كبار، وبخط غليظ، وفي أسطر متفرقة؛ وكل ورقة منها بغلظ ما يكون من هذه الأوراق المصنوعة يومئذ ثلاث ورقات أو أربع.

فالترجمة التي كان يُشرف عليها بيت الحكمة، منظَّمة وَفْقَ مخطط منسَّق، يُشرف عليه أمين الترجمة، الذي كان يوزِّع العمل على كبار المترجمين، يساعدهم الكتّاب، ثم تخضع الترجمة لمراقبةٍ لغوية، لتسهل الاستفادة منها.

في البدء، كان المترجمون يضعون كلمة عربية مقابل الكلمة الأجنبية، لكنهم سرْعَان ما اكتشفوا أن هذا المنهج لا يستقيم، وأنّه لا بد من الانتباه إلى المعاني. أخذوا عندئذ يقرؤون الجملة أو المقطع، وبعد دراستهم لمعناه، يحاولون صياغته باللغة العربية، مع الحفاظ على المعنى الحقيقي للجملة الأصلية.

وإذا أضفنا إلى هذا أن النَّقَلةَ كانوا يطرقون موضوعاً لم يمارسوه بعدُ، فإنّنا ندرك ما عَانَوْه من صعوبات بالغة. إنهم برغم ذلك، تمكَّنوا من وضع اللبنات الأولى للتطور العلمي في كثير من فروع المعرفة.

٢–البحث العلمي والابتكار:

في هذه البيئة العلمية، حيث يجتمع أعظم المفكّرين والعلماء والأطباء، كان لا بدّ أن يكون للبحث العلمي نصيب وافر. ففي بيت الحكمة وضع الخوارزمي كتابه في علم الجبر والمقابلة، كما قاس أبناء شاكر للمأمون محيط الأرض، وذلك عن طريق قياس دائرة نصف النهار في صحراء سنجار. وكان تقديرهم لهذا المحيط قريباً من طوله الحقيقي. وقد بُذلت عناية خاصة في علم النجوم، وأدوات مراقبة حركتها ومواقعها في السماء، ونتج عن ذلك أن اهتم أمناء المكتبات بالمختصين بهذا العلم.

٣– التأليف:

إلى جانب الترجمة، كان بيت الحكمة مركزاً للتأليف. فقد بذل المأمون ما بوسعه لتأليف كتب التنجيم. وقبل أن يدخل المأمون إلى بغداد، ألّف له عمر بن الفَرُّخان كتباً كثيرة في النجوم، يُذكر منها كتاب بعنوان «اتفاق الفلاسفة واختلافهم في خطوط الكواكب» ، ومنها «تفسير المقالات الأربعة لبطليموس». وقد اختصر محمد بن موسى الخوارزمي كتاب السند هند الكبير. وألفّ الطبيب جبرائيل بن بختيشوع رسالة في الأطعمة والأشربة، ومقالة في تركيب العطور، وصنّف أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي للمأمون تاريخ ملوك بني هود وغيرهم، وألفّ الفرّاء كتاباً في النحو على نفقة المأمون.

٤– تشجيع العلماء:

كان بيت الحكمة ملتقى العلماء، يشاركون في نشاطاته، ويعقدون جلسات الحوار والمناقشة، ويتبادلون الرأي في بحوثهم واكتشافاتهم.

وخلاصة القول، أضحى بيت الحكمة، في العصر العباسي (وفي عهد المأمون خاصة)، أكاديمية علمية بالمعنى الدقيق للكلمة.

ومما يجدر ملاحظته أنّ التعليم كان حرًّا، لا تنفق الدولة عليه من مالها شيئاً، ولا يُخصَّص له أي باب في ميزانيتها، باستثناء ما يمنحه الخلفاء والأمراء والأغنياء مَن اتصل بهم مِن العلماء. وفي مقابل ذلك، لم تتدخل الدولة في وضع منهج أو مراقبة معلّم أو عالم إلاّ أن يُتهم بالزندقة.

وأمّا الامتحان، فكان امتحان الرأي المحيط من علماء ومتعلِّمين. فمن رأى من نفسه القدرة على أن يجلس مجلس المعلّم، جلس وتعرَّض لجدال العلماء ومناقشتهم، وكان في هذا ما يكفي لحماية العلم والعلماء من المتطفلين والجاهلين.

محاولات مشابهة في العصر الحديث:

بعد أن أصبح العرب أعظم معلِّمين في التاريخ، كما يقول جورج سارطون، عانى العرب غزواتٍ استعماريةً من شرق البلاد وغربها، كما عانَوا تمزقاً داخليًّا، وأضحت حصونهم مهدَّدة من داخلها من أوكار الهدَّامين، ومهدَّدة من خارجها من وحشية الطامعين. فتراجعوا إلى الخلف، وتقدَّم الغرب إلى الأمام بحضارته الحديثة، بعد أن أفاد من منتجات الحضارة العربية، وانقلب الحال: المتبوع غدا تابعاً، والتابع غدا متبوعاً.

لم تُفلح المحاولات الكثيرة التي جرت عبر التاريخ في إصلاح ما فسد، وإعادة الحياة إلى الجسم الذي تزاحمت عليه العلل. وكان من بين هذه المحاولات التي جرت في القرنِ التاسعَ عَشَرَ حركةُ الإصلاح، التي قادها محمد علي الكبير (١٨٠٥ – ١٨٤٩) في مصر. وما يهمنا في سياق هذا البحث، ما قام به من العناية في نقل العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. لقد أسس محمد علي عام ١٨٤١ «غرفة الترجمة» لترجمة الكتب

العلمية التي تختارها لجنة من الخبراء. وبعد الفراغ من الترجمة، تُراجع المادة المترجمة مراجعةً علمية يقوم بها متخصِّصون في مواضيع هذه المادة.

وحرصاً على سلامة لغة الكتب المترجمة، كانت هذه الكتب تُعرض على نخبة من رجال الأزهر الشريف المتمكِّنين من اللغة العربية، ليدقِّقوها تدقيقاً لغويًّا صارماً. وكان هؤلاء لا يكتفون بالتدقيق اللغوي من جانب السلامة النحوية للنص، بل كانوا أحياناً يعيدون صوغ بعض الجمل كي يسهُل على القارئ فهمها واستيعابها. ولكنهم لم يكونوا يفعلون ذلك إلا بعد عرض ما يقترحون على المترجمين، ضماناً لعدم الإضرار بالمعنى العلمي.

لكن مما يُؤْسَف له أنَّ تجربة محمد علي لم تعشْ طويلاً، إذ أجهضها الغزاة البريطانيون.

ونشاهد منذ عدة عقود من الزمن محاولات جريئة في الترجمة، وخاصة في العلوم الإنسانية. بعض هذه الكتب المترجمة كتب بلغة سليمة إلى حدٍّ ما، ويمكن قراءته.. بيدَ أنّ الجزء الأكبر منها يعاني خللاً واضحاً، بل يصعُب على المرء، في كثيرٍ من الأحيان، أن يفهم المعنى الدقيق لما كُتِب.

وإذا ما قُدِّر لنا العودة إلى النص المترجَم عنه، لا حظنا غياب الأمانة العلمية في الترجمة. وكثيراً ما نلاحظ أن المترجم لا يمتُّ اختصاصُه بصلةٍ إلى مادة الكتاب المترجم.

وغاب عن أذهان الكثيرين أنّه، بغية الوصول إلى ترجمة دقيقة، لا بدّ من توفّر ثلاثة شروط أساسية:

١- أن يكون المترجم متقناً للغة العربية.

٢- أن يكون المترجم متقناً للغة التي يُترجم عنها.

٣- أن يكون، أيضاً، من أهل الاختصاص في الموضوع المترجَم، مراعياً ما اتُّفق عليه من المصطلحات.

عالج الكثير من الندوات والمؤتمرات الحاجة الماسة إلى معالجة العيوب التي أشرنا إليها، ونجح بعض المخلصين، في هذا البلد العربي أو ذاك، في إقناع أصحاب القرار بإنشاء معاهدَ عليا للترجمة، وكان أن افتُتحت هذه المعاهد في الجزائر والقاهرة وتونس وبغداد.

ثم إنّ العديد من الجامعات افتتح دراسات عليا في الترجمة، كما في سورية ولبنان والأردن والمغرب. وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإحداث وحدة للترجمة، وأنشأت المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، الذي كان من بين أهدافه متابعة الجديد مما يُنشر في ميادين المعرفة العلمية والأدبية والفنية في العالم، والتعريف به، واختيار الجيد الملائم منه لترجمته. ويهدف المركز إلى تنسيق مجهودات الترجمة والتأليف في العالم العربي، وإلى إغناء الثقافة العربية بترجمة الرفيع من روائع الفكر العالمي. ويهدف أيضاً إلى المساعدة على تعريب التعليم العالي والجامعي بفروعه وميادينه كافةً في الوطن العربي، وسدّ حاجات التعريب من المراجع والكتب والدراسات والبحوث ترجمةً وتأليفاً ونشراً وتوزيعاً.

أُحدثت في عام ٢٠٠٠ في لبنان المنظمة العربية للترجمة، وهي تهدف إلى تحقيق قفزة نوعية وكمية في نشاط الترجمة إلى اللغة العربية ومنها، في مختلف مجالات المعرفة والفكر الإنساني، كما تهدف إلى الإسهام في إدخال العلوم في إطار الثقافة العربية المعاصرة، ويدخل في ذلك توفير متطلبات تعليم العلوم باللغة العربية في التعليم العالي، وتنشيط البحث العلمي باللغة العربية. وتهدف المنظمة أيضاً إلى تحقيق معدَّلات عالية في سرعة الترجمة، ونمو حركتها،

باستغلال الصالح والمفيد من أدوات الترجمة الآلية والنشر، التي توفرها تقانة المعلومات والاتصالات الحديثة.

وعلى الرغم من جميع هذه الجهود الطيبة، فإنّ النتائج لم تكن مرضية، بل كانت في أحيان كثيرة مخيِّبة للآمال.

وغدونا ندرك أن ما نظنه أحياناً عائقاً، إذا ما أزلناه بَلَغْنا المرادَ، هو ليس كذلك.. إنّ المشكلة أعقد من هذا.

ونبحث عن الجهة التي تتحمل المسؤولية، هل هي أصحاب القرار القطري أو القومي؟ هل هي طليعة المفكِّرين؟ هل هي الجامعات والمعاهد العليا؟ هل هي المؤسسات العامة والخاصة؟

وقبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، لنطرح التساؤل التالي: هل يمكن الاستفادة من تجربة أجدادنا في الماضي، تجربة بيوت الحكمة، لعلاج شؤون الترجمة والتأليف والبحث العلمي، أم أنّ علينا أن نضرب صفحاً عن ذلك، ونأخذ برأي من ينادي بتقليد الغرب في كل شيء: نبني المدارس كما يَبني، ونفتح الجامعات كما يَفتح، ونهتم بالمواضيع التي يهتم بها، نأخذ منه أنظمته وقوانينه، نتكلم لغته ونتجاهل لغتنا؟

ويعيش إنساننا العربي في حالة ضياع، حالة انحسار في الهوية، حالة شعور بالدونية، يتأرجح بين الماضي والحاضر، بين الأصالة والحداثة، بين الثوابت والمتغيرات، وهذا أدى إلى حالة من فقدان التجانس الفكري، ومن اليأس الثقافي، ومن التدني في المستوى المعرفي.

ولم تنجُ لغتنا من اتهامات باطلة، هذه اللغة التي قال عنها المستشرق الفرنسي أرنست رينان (١٨٢٣-١٨٩٢) ما يلي: «من أغرب ما وقع في

تاريخ البشر، وصعب حل سرِّه، انتشار اللغة العربية. فلقد كانت هذه اللغة غير معروفة بادئ ذي بدء، فبدت فجأة في غاية الكمال، سَلِسَةً أية سلاسة، غنية أي غنى، كاملة بحيث لم يدخل عليها منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا أدنى تعديل مهم، فليس لها طفولة ولا شيخوخة. ظهرت أول أمرها مستحكمة، ولا أدري هل وقع مثل ذلك للغة من لغات الأرض، قبل أن تدخل أطواراً وأدواراً مختلفة؟».

ومع ذلك، فإنّنا نسمع نَغَماتٍ نَشَازاً ترى أن التمسك باللغة العربية لغةً للمخاطبة والتعليم هو سبب تخلفنا، وأن تقدمنا رهن بتركها. وتتعالى هذه الأصوات مطالبة بإحلال إحدى اللغتين الأجنبيتين، الإنكليزية أو الفرنسية، محل اللغة العربية في التدريس والتأليف والبحوث العلمية، وفي التواصل وكتابة التقارير وما سوى ذلك. وباختصار إن هؤلاء يرون أنّ العلة في لغتنا وليس فينا.

ويتساءل البعض عن قدرة لغتنا العربية على استيعاب الكم الهائل المتزايد من المصطلحات العلمية، وعلى التعبير عن دقائق الفكر العلمي. لقد فات هؤلاء المزايا الفريدة التي تتمتع بها لغتنا، والتي تجعلها، إن توفرت الجهود المخلصة، قادرة على تجاوز كل الصعاب.

ويتعلل البعض فيقول: «إن اللغة الإنكليزية أصبحت لغة العالم كله، ولا يمكن التواصل مع الآخر إلا بها، متجاهلاً أن تمسكنا بلغتنا لا يعني أبداً إهمالنا للغة السائدة في العالم. بل يجب أن يكون حرصنا على إتقان اللغتين معاً: نستعمل لغتنا حيث يجب استعمالها، ونستعمل اللغة الأخرى عند الضرورة.

ولقد قال طه حسين: «إن المثقفين العرب الذين لم يتقنوا معرفة لغتهم، ليسوا ناقصي الثقافة فحسب، بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضاً».

بيد أنّ المشكلة ليست في كل ذلك، إنها حالة الاستلاب الثقافي التي نعيشها، نرفض كل ما يتصل بثقافتنا، ونرتمي في أحضان من يتزعمون ركب الحضارة، ويلعبون بمقدرات الأمم ومصائرها.

والرأي عندي أن أهمَ مشكلةٍ لدينا هي في إنساننا العربي. إني أعتقد أن طريق الخلاص مما نحن فيه هو إعادة النظر في بنائه من جانب سلامته النفسية والفكرية، وبنائه التربوي، ودفعه إلى العطاء والإبداع والتفكير الموضوعي، وإلى البحث والتقصي، وإلى تعليمه العمل في فريق.

وإنّ علينا، إلى جانب ذلك، أن نعمل ما استطعنا، على توفير الأمان لهذا الإنسان بشتّى صوره: الأمان من هذا السباق المحموم، والتنافس غير المتكافئ، الأمان إزاء هذه التبدلات والتطورات مما يُتوقع، ومما لا يُتوقع، الأمان ممن يرغب العيش برفاهية على حساب الإنسان الفقير في أماكن أخرى.

لنعد إلى سياق الترجمة والتأليف. إني أعتقد أننا بحاجة إلى الاهتمام بعدة جوانب:

١- توحيد المصطلح على الصعيدين القطري والعربي. وقد قيل في ذلك الكثير، وأكتفي هنا بالتذكير بأنّ المسألة الشائكة الوحيدة في موضوع المصطلح، كما يقول الأمير مصطفى الشهابي، هي توحيده، هي التزامه، وهما يحتاجان حكماً إلى قرار مُلْزِم تتولاه سلطة. وهنا لا بدّ من حثٍّ لمجامع اللغة العربية على القيام بواجبها في شأن المصطلح وتوحيده، مع توفير الدعم المادي لها.

٢- إنشاء معهد عربي عال للترجمة، يُعنى بإعداد مترجمين يتمتعون بقدرة لغوية وعلمية في كل فرع من فروع المعرفة.

٣- إنشاء مركز عربي، له فروع في أنحاء العالم العربي، يُعنى بدفع عملية الترجمة والتنسيق بين المترجمين.

٤- الاستعانة بكل الوسائل الحديثة التي تساعد في كل ما ذُكر.

إنّ هذا الشأن الأخير يقودنا إلى الحديث عن إنشاء شبكة اتصال عربية لشؤون الترجمة وتوثيق الكتب المترجمة.

شبكة اتصال عربية لشؤون الترجمة وما يتصل بها:

بات من الضروري جدًّا إنشاء مِثْلِ هذه الشبكة لربط المراكز المعنية بشؤون الترجمة في العالم العربي بعضها ببعض، للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالترجمة، ولتنسيق الأنشطة المتعلقة بذلك على الصعيدين العربي والعالمي.

تُيسّر هذه الشبكة الاتصال بين فردٍ وآخر، كما تسهِّل الوصول إلى قواعد معطيات عربية وعالمية، وتيسِّر هذه الشبكة، على الخصوص، تعريف الناس بالمؤلِّفات التي تُرجمت وبمترجميها، وبدور النشر التي قامت بنشرها وتوزيعها، وبالكتب المرشَّحة للترجمة، وبالمصطلحات العلمية التي اعتمدتها مجامع اللغة العربية والمنظمات العربية والجامعات والمعاهد العليا، وبالمترجمين وبالمؤهَّلين للترجمة، وبالمراكز المعنيّة بالترجمة، ثم إنّ الشبكة تسهّل قيام عدة أفراد من دول مختلفة بترجمة مشتركة.

ولا معنى لوجود شبكة اتصال، كهذه، ما لم تتوفر مجموعة من قواعد المعطيات نذكر منها:

قاعدة معطيات للمصطلحات العلمية التي اتفق عليها، أو التي اعتمدتها مؤسسة علمية، وقاعدة معطيات للكتب المترجمة، أو الكتب المرشَّحة للترجمة، وللكتب الجامعية المقرَّرة في الجامعات والمعاهد العليا سواء أكانت باللغة العربية أم بغيرها، وقاعدة معطيات للمترجمين مع اختصاصاتهم ومؤلَّفاتهم، وقاعدة معطيات للجهات العاملة في الترجمة من دورٍ للنشر، ومن معاهدَ وجامعاتٍ وما سوى ذلك.

يكون لهذه الشبكة وحدة مركزية، يمكن أن تكون في أي عاصمة عربية، أو في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يلحق بها وحدات فرعية في العواصم العربية. تكون مهمة الوحدة المركزية إنشاء قواعد المعطيات المشار إليها، وتنسيق أنشطة الترجمة بين الأفراد والمؤسسات العربية.

ويمكن أيضاً لهذه الوحدة المركزية تنظيم فريق عمل يقوم بترجمة كتاب أو موسوعة علمية أو أي عمل علمي هام.

أمّا الوحدات الفرعية، فهي تؤدي نفس الدور الذي تؤديه الوحدة المركزية، إنما في إطار الدولة التي تقع فيها، بالتنسيق مع الوحدة المركزية.

ويجب تزويد الوحدة المركزية والوحدات الفرعية بالتجهيزات الحاسوبية المناسبة، وربط هذه التجهيزات بالشبكات المحلية والعربية والعالمية.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ انتشار الورق في العهود الإسلامية الأولى، قد ساعد على الترجمة والتأليف ونشر الكتب، وهذا كان له الأثر الكبير في نشر الوعي العلمي، والارتقاء بالمستوى الحضاري في ذلك الحين.

ولما كانت تقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة شغلت دوراً هاماً في هذه النشاطات، فاختصرت الوقت، وسهَّلت التواصل، وأضحى ممكناً أن

يختزن الإنسان مكتبة كاملة في بضعة أقراص مدمجة، فمن الطبيعي أن نستغل أدوات هذا العصر لما نهدف إليه من الارتقاء في المستوى العلمي والثقافي والحضاري لبلادنا.

وخلاصة القول:

على الرغم من كل التحديات والمخاطر التي تواجه الإنسان العربي، وتحرمه من أمنه واستقراره، وتفصله عن ماضيه وأمجاده، وتفقده هويته وشخصيته.

وعلى الرغم من العولمة بصيغها المختلفة، وخاصة الثقافية منها، وما ينتج عنها من آثار تهدِّد التعددية الثقافية واللغوية وغيرها، فإنّ لدينا من المميزات والخصائص التي تمكِّننا من الوقوف في وجه العواصف الهوجاء، بل وتساعدنا على بلوغ ما نهدف إليه من تحقيق إنسانية الإنسان وصون كرامته، ذلك إذا ما سلكنا السبل الصحيحة المتجهة نحو الهدف.

ويبدو لي، في جانب العلم والبحث العلمي، وجانب التعليم في جميع مراحله، أنّ أحد هذه السبل يمكن أن يكون في إنشاء مؤسسات، إضافة إلى الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، تُعنى بشؤون الترجمة والتأليف، يلتقي فيها الباحثون والمختصون. ويمكن أن تضم هذه المؤسسة معهداً عربيًّا عالياً للترجمة، يُعنَى بإعداد المترجمين في فروع المعرفة المختلفة. ويَحْسُنُ أيضاً أن تزوَّدَ هذه المؤسسات بتجهيزات حاسوبية وبقواعد معطيات، وأن تُربط بشبكات اتصالات تساعد على تواصل الأفراد والهيئات. وإني أقترح أن تُدعى هذه المؤسسات بيوت حكمة معاصرة.

المراجع

أحمد أمين ضحى الإسلام، الجزء الثاني

(دار الكتاب العربي – بيروت)

الدكتور محمد ماهر حمادة — المكتبات في الإسلام نشأتها وتطورها ومصائرها (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر)

الدكتور يوسف العش — دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط (ترجمه عن الفرنسية نزار أباظة ومحمد صباغ) (نشر دار الفكر المعاصر ودار الفكر)

الدكتور موفق دعبول والدكتور خضر الأحمد — إعداد الكتاب العلمي الجامعي باللغة العربية، تأليفاً وترجمة (بحثٌ قدِّم إلى المؤتمر العاشر لتعريب العلوم عام ٢٠٠٢)

الدكتور موفق دعبول — العولمة وعلاقتها التفاعلية بالثقافة العلمية والتقانية (ورقة علمية أُعدت بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ٢٠٠٣، لتوضع بين أيدي لجنة من الخبراء في نشر الثقافة العلمية والتقانية في الوطن العربي)